تعزيز العلاقات مع الصين: استعراض قوة من ابن سلمان



اعتبر معهد دول الخليج العربية في واشنطن أن محمد بن سلمان يستغل تعزيز العلاقات مع الصين كاستعراض قوة لكن ذلك يمثل مغامرة غير محسوبة العواقب.

وبحسب العهد تعد زيارة الدولة التي طال انتظارها إلى السعودية من قبل الزعيم الصيني والأمين العام للحزب الشيوعي شي جين بينغ لحظة مهمة في ظهور الرياض المستمر كلاعب أكثر ديناميكية على الساحة العالمية.

إنه أيضًا اختبار مهم لقدرة السعودية على تحقيق التوازن بين طموحاتها ومصالحها الأخرى مع حتمية الحفاظ على علاقتها الأمنية العليا مع الولايات المتحدة.

بالنسبة لبعض الأمريكيين، قد تتناقض مظاهر الترحيب الفخم بشكل كبير مع الاستقبال الهادئ للرئيس جوزيف بايدن جونيور في جدة في يوليو، على الرغم من أن البيت الأبيض نفسه أراد الحفاظ على البهاء والاحتفال إلى الحد الأدنى.

الأهم من ذلك هو رد فعل الولايات المتحدة على النتائج، والتي ستركز كما ورد على صفقات الطاقة والبنية التحتية ، والتي من المحتمل أن تنطوي على مبالغ تصل إلى 30 مليار دولار.

لا توجد علامة حتى الآن على أي ترتيب من شأنه أن يثير قلقًا خاصًا في واشنطن، ولكن قد يكون هذا الاختبار الأكثر دراماتيكية حتى الآن لقدرة شركاء الولايات المتحدة في الخليج، مثل المملكة والإمارات على تحقيق التوازن في بناء علاقات أوثق.

كانت العلاقة الصينية – السعودية، ولا تزال ، إلى حد كبير، علاقة تجارية. المملكة العربية السعودية هي واحدة من أكبر موردي موارد الطاقة للصين، ويقال إن الصين تعتمد على صادرات الطاقة الخليجية لحوالي 30٪ من احتياجاتها السنوية من الطاقة.

ليس من المرجح أن يزعج أي من هذا واشنطن بشكل خاص. ما تبحث عنه الولايات المتحدة هو أي مؤشرات على أن المملكة تعمد منح الصين موطئ قدم استراتيجي لا داعي له في منطقة الخليج.

سيركز هذا على القضية الحساسة لتكنولوجيا الاتصالات ، على وجه الخصوص ، مع الشركات الصينية مثل هواوي مع التعاملات أثبتت لقد .المتحدة الولايات حكومة قبل من شديدة لعقوبات تخضع التي ، Huawei بالفعل أنها نقطة خلاف مهمة بين الولايات المتحدة والإمارات.

وإذا دخلت المملكة في اتفاقيات مهمة مع مثل هذه الشركات الصينية، فمن المحتمل أن تشعر واشنطن بقلق شديد.

الخوف هو أن تقنيات الاتصالات السلكية واللاسلكية الصينية يمكن أن تنطوي على تقنيات لجمع المعلومات الاستخباراتية والمراقبة مدفونة بعمق في النظام بحيث لا يمكن اكتشافها فعليًا، وبالتالي منيع بشكل فعال.

علاوة على ذلك ، كانت إحدى النقاط الرئيسية القليلة التي استخلصها بايدن من زيارته للسعوديين في شهر يوليو عبارة عن مذكرة تفاهم بين البلدين حول تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والتي فسرها العديد من الأمريكيين على أنها التزام بالسعي للحصول على مثل هذه التكنولوجيا من الولايات المتحدة والشركات الغربية الأخرى ، بدلاً من ذلك من Huawei والشركات الصينية الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، ستنظر الولايات المتحدة عن كثب في مشاريع البنية التحتية في الخليج التي تشمل الصين والتي يمكن أن يكون لها أغراض ذات استخدام مزدوج.

في تشرين الثاني (نوفمبر) 2021 ، ضغطت واشنطن على وجه السرعة على الإمارات العربية المتحدة لوقف البناء في ميناء صيني سري يجري بناؤه بالقرب من أبو ظبي ، والذي حافظت الولايات المتحدة على أنه كان من الممكن أن يكون بمثابة قاعدة بحرية أو منشأة عسكرية أخرى للصين في قلب ما كان تقليديًا جزءًا من منطقة الخليج الصديقة حصريا للولايات المتحدة.

من الواضح أن أبو ظبي امتثلت لهذا الطلب وتوقف البناء حسبما ورد. تقدم هذه الحادثة التي تورطت فيها الإمارات مثالاً على الاحتمالات العديدة لمشاريع البنية التحتية الصينية أو المشتركة في منطقة الخليج والتي قد تثير قلق واشنطن أخيرًا ، يعد التعاون الصيني السعودي في مجال الطاقة النووية مسألة حساسة بين المملكة والولايات المتحدة.

قالت السعودية مرارًا وتكرارًا إنه إذا طورت إيران سلاحًا نوويًا ، فإنها ستفعل ذلك أيضًا.

هذا موضوع شائك بين واشنطن والرياض. للسعودية كل الحق بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تطوير برنامجها النووي السلمي وكل سبب للقيام بذلك.

ومع ذلك ، نظرًا لتهديد الرياض بتطوير رادعها النووي إذا أصبحت إيران قوة نووية، إلى جانب انهيار المفاوضات النووية مع طهران ، فإن قلق واشنطن بشأن الانتشار النووي في منطقة الخليج أصبح حادًا.

بالإضافة إلى مثلث المملكة العربية السعودية والصين والولايات المتحدة ، هناك أيضًا ، ويمكن القول بشكل أكثر أهمية، أن هناك مثلثًا سعوديًا – صينيًا – إيرانيًا يلعب دوره أيضًا. طورت الصين شراكة قوية مع طهران ، لكنها لا تريد أن ترتبط بإيران حصريًا بين جميع أصدقائها المحتملين في منطقة الخليج.

لذا ، مرة أخرى ، إنه عمل موازنة دقيق لكل من المملكة والولايات المتحدة حيث تعمل الرياض وبكين على بناء علاقات أوثق.

على مستوى معين ، ترحب الولايات المتحدة بأي تحرك من شأنه أن يخفف أو يعقد أو يقوض الشراكة بين

الصين وإيران – على الرغم من عدم وجود سبب واضح للاعتقاد بأن العلاقات الأفضل بين الصين والمملكة العربية السعودية ستفعل ذلك.

ومع ذلك ، عادة ما يتم تصور منافسة القوى العظمى مع الصين في الولايات المتحدة على أنها منافسة عالمية طويلة الأمد تتضمن إبراز القوة وتبني أدوار أمنية رئيسية في مناطق حاسمة مثل منطقة الخليج.

زيارة الرئيس الصيني ، ولا سيما المخرجات المرتبطة بها التي لا تزال غير معروفة ، هي آخر مصدر واضح للخلاف بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في الأفق القريب.

لكن بشكل عام ، يبدو تعافي العلاقات الأمريكية السعودية متينًا ولا يبدو أنه مهدد من قبل مهرجان الشراكة الصينية السعودية. حافظ اجتماع أوبك + في 4 ديسمبر على الوضع الراهن بشأن إنتاج النفط، لكن هذه المرة كان البيت الأبيض مرتاحًا نسبيًا للقرار حيث لم ترتفع أسعار الغاز نتيجة لذلك.

وفي الوقت نفسه يستمر التعاون الدفاعي على المستوى التقني بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي في التطور.

لا شك أن المملكة تستخدم زيارة شي والعلاقة المتنامية مع الصين كجزء من سلسلة من التحركات للإعلان عن نفسها بفعالية كقوة صاعدة متوسطة المستوى في عالم متعدد الأقطاب بشكل متزايد.

يبدو أن الولايات المتحدة تتكيف مع هذا الواقع الجديد من خلال التأكيد على فوائد تقاسم الأعباء والتعاون على الأهداف المشتركة بشكل متبادل بدلاً من خطة الحماية القائمة على أمن النفط.

هذا نهج أكثر صحة واستدامة للعلاقة من محاولة الإصرار على مفاهيم عفا عليها الزمن حول كيفية عمل العلاقة.

الجانب السلبي هو أن دول الخليج التي تحاول تأكيد نفسها كقوى دولية متوسطة المستوى ستتمتع باستقلالية ووكالة أكبر مما كانت واشنطن ، ربما ، سعيدة باحتضانها في الماضي.

لكن كل هذا يعني أن الولايات المتحدة – ستبدأ العلاقات الخليجية في أن تبدو أشبه بشراكة الولايات المتحدة مع الحلفاء في الناتو.

ونظرًا لوجود العديد من تقاسم الأعباء والفوائد الأخرى لهذا النموذج الجديد على الأقل ، فإن ظهوره – حتى مع وجود علاقات أوثق كثيرًا بين السعودية وخصوم الولايات المتحدة مثل الصين – لا ينبغي أن يشكل أي تهديد للعلاقة الثنائية وربما ينبغي أن يجعل إنه أقوى بكثير.